

الفكر الجزائري المعاصر و إشكالية التنمية

أ.د محمد سعيدي

جامعة تلمسان

بادئ ذي بدء لا بد من الإشارة بأن هذه المداخله هي قريه من القراءة الفكرية والإيديولوجية لمسار التنمية أكثر منها من القراءة الاقتصادية المحضة وما تتطلبه من أرقام وإحصائيات وجداول ومعادلات رياضية حسابية...

وقبل بداية الحديث عن المنظومة الفكرية الجزائرية التي صاحبت التنمية والتي أعلنت في عدة مناسبات تاريخية سياسية عن علاقتها عن علاقتها الاتصالية أو الانفصالية بها، تارة بلغة الرفض والنقد وتارة أخرى بالتزام الصمت والامبالاة حول ما يجري في الواقع الاجتماعي ومعاناة الفرد الجزائري -قبل كل هذا- يبدو لنا ضروريا تقديم تعريف موجز لمفهوم التنمية والتي هي " العملية أو مجموع العمليات المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا والتي تقوم أساسا على تضافر وتوحيد وتكامل الجهود الحكومية والأهلية..."

فالتنمية هي البحث من أجل الوصول بالمجتمع إلى مستوى من السعادة ولرفاهية، غير أن هذا يبقى متشعباً في شروطه وأسس الاقتصادية (حركية الموارد الطبيعية والإنتاج-العمل-الدخل-الاستثمار-التجارة-النقل-التكنولوجيا...) والاجتماعية (التحضر-الخدمات الاجتماعية-التعليم-التربية-الصحة-العدالة-السكن...) والسياسية (ضمان حريات الرأي والإبداع والممارسة-حق المواطن-التكفل السياسي...).

إن الفكر التنموي لا يتحقق وجوديته ولا يحقق أهدافه إلا في ظل الحضور الثابت والحي والفعال للأمس والشروط السابقة الذكر بكل ما تحمله عناصرها وما تشيعه من إفرازات مادية ومعنوية تضمن للفرد وللمجتمع حياة نزيهة وشريفة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا...

فإذا كانت التنمية في مفهومها الواسع والشامل بأسسها وبشروطها حسب ما أشرنا سابقا، فما هو حال التنمية الجزائرية؟ وما هي أسسها الفكرية والمعرفية؟ وما هي شروطها؟ وما هي أهدافها؟

إن التنمية العربية ومنها التنمية الجزائرية ارتبطت منذ بدايتها بنية الوصول بالمجتمعات العربية عامة إلى مستوى حياتي متقدم، متطور، نزيه وشريف. وقد اقترنت هذه التنمية بعملية صرف أموال كبيرة بغية استيراد أنماط حياتية معاشية جاهزة شكلا ومضمونا، والعمل على ترجمة حركية فعاليتها داخل المجتمعات العربية.

إن نقلة هذه الأنماط التنموية في بعديها المادي والمعنوي ليست بريئة، فهي تجسيد لأفكار وإيديولوجيات وأنماط ثقافية خاصة بخصوصيات المجتمعات والمنظومة الفكرية والاقتصادية التي أنتجتها والتي تختلف عن المجتمعات العربية ذات الخصوصية البشرية، العقائدية، الفكرية، الجغرافية والمناخية. الأمر الذي جعل "قضية التنمية العربية بمفهومها الشامل قضية مركبة ومعقدة في نفس الوقت... فهي لا تعني ويجب ألا تعني اللحاق بالمجتمعات المتقدمة أو ما يطلق عليها كذلك، والتبشير بتجارهم جميعا، فحتى تلك المجتمعات لها خصوصيات تختلف الواحدة منها عن الأخرى، وإنما المطلوب الوصول إلى مستوى حياة معقولة للقطاعات الواسعة من الشعب العربي.

إن المجتمعات العربية نظراً لوضعها التاريخي الخاص وخروجها من دائرة الاستعمار محطمة البنية الاقتصادية ومتخلقة البنية الفكرية والثقافية ومتدهورة البنية الاجتماعية وضعيفة البنية السياسية، لم تكن تملك القدرة المادية والمعنوية ولم تكن تملك قدرة الخيارية بين أن تأخذ ما يتمشى وخصوصياتها وحاجاتها وبين أن ترفض ما يتناقض وخصوصياتها ومصالحها. لقد فرض عليها النموذج الغربي بكيفية خاصة وحاسمة، فكان الخضوع، وكانت التبعية وكان الاستيراد والتبني وكان الرجاء في الاستفادة وفي تنمية مستقبلية.

لقد خرجت الجزائر وعدد من الدول العربية من قبضة الاستعمار والشعب العربي كله أمل في مشروع تنموي يتمشى ومتطلباته المتعددة اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وسياسيا وبالتالي أصبح للخطاب التنموي وللتنمية في مرحلة الاستقلال نفس المكانة أو أكثر من تلك التي كان يحتلها خطاب الاستقلال أيام الاستعمار. لقد توالى الجهود العربية من أجل تحقيق هذه التنمية، غير أنه بعد أكثر من نصف قرن من تحقيق الاستقلال الكامل لكل الأقطار العربية، سؤال يضغط علينا بالحاح مفاده: أين وصلت التنمية التي نادى بها صانعوا القرار العربي وقادته السياسيون والتي كرسّت لها كل الطاقات والأموال العربية (النفطية وغير النفطية) والتي وعد بها الفرد العربي قبل تحقيق الاستقلال؟

لقد ظلت التنمية الكلمة السحرية التي بهرت النخبة العربية بما الفرد العربي حيث ظل مبهوراً وكله أمل في تلك الحياة الشريفة والزينة والسعادة التي كان يحلم بها أيام الاستعمار. لقد ظل مبهوراً مستسلماً لتلك الخطابات الرسمية، وتلك المصانع الكبرى والإنجازات الضخمة والمؤسسات ذات البناء الهائل والتي لم تكن في حقيقة الأمر إلا أشكالاً فارغة جوفاء لا روح فيها ولا حركة فعلية فيها... لقد ظل الفرد العربي يرى كل ذلك، ويسمع لكل ذلك، ويتابع ويلاحظ، وحلمه يعظم يوماً بعد يوم... ولكن إلى متى يبقى الحلم، وإلى متى يظل سائماً مستسلماً لتلك الخطابات الدماغية المزيفة حول تنمية ولدت ميتة؟ حيث أن العلاقات الاجتماعية داخل كل بلد عربي أكثر توتراً مما كانت منذ ربع قرن، والحياة السياسية أكثر زيفاً، وكرامة الفرد العربي أكثر تعرضاً للامتحان من الحكام ومن وسائل الإعلام ومن الأجني على السواء، والعواصم العربية. وإن كان قد ازداد حجمها، أصبحت أكبر قبلاً وضجيجاً وتلوّناً، والعلاقات بين الأقطار العربية أو بينها وبين الدول المجاورة أكثر توتراً، وحملت أقطار عربية السلاح لنحارب أقطار عربية أخرى أو إسلامية، واشتدت ضراوة الحروب الأهلية... وانغمك الناس في مشروعاتهم الفردية لرفع مستوى الاستهلاك أو الانتقال من طبقة لأخرى منصرفين عن الاهتمام بالقضايا السياسية والقومية، والموارد الاقتصادية الأيلة للنضوب يزداد تصديرها لاستيراد أسلحة تستخدم في خدمة الأجني أو لتمويل مشروعات تحكم اختيارها حاجة الأجني إلى البيع أكثر من حاجة العرب إلى الشراء... والتعليم يعامل لا على أنه أساس النهضة ولكن وسيلة لتجنب الحرج السياسي للحكومات القائمة.¹

وخلاصة القول، إن التنمية العربية فاشلة منذ البداية "ومن هذا المنطلق فإنه يجب الابتعاد عن المفهوم الخاطي والشاسع عن التنمية الصناعية والمتمثلة في الخلط بين فكرة هذه التنمية وعملية الزيادة في الإنتاج الصناعي فالمطلوب ليس إقامة منشآت إنتاجية... إنما المطلوب أن تكون التنمية ملتزمة مع حركة التغيير الاجتماعي ومرتبطة مع برامج التنمية الشاملة بشكل مادي-ومعنوي- بحيث تصبح نتائج هذه البرامج مكملة لبعضها البعض، ويصبح وجودها وتطويرها قضية واحدة متشابكة."

1- د. جلال أحمد أمين: التراث والتنمية العربية. "ضمن أشغال ندوة حول التراث وتحديات العصر - ص.ص 753-771

إن الحديث عن التنمية العربية في جلاتها وفي خفاءها حديث تغذية عناصر متناقضة في شكلها وفي مضمونها، حيث أن المجتمعات العربية بالرغم مما تصرفه من أموال قصد تحقيق مشروع تنموي سليم يعوّض النقص الذي يعاني منه الإنسان العربي، بالرغم من كل النضالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن كل هذا لم ينتج إلا سلسلة من التكرارات والهزائم والعثرات وعند كل محطة مأساوية لا يتردد صانعوا القرار التنموي الرسمي من تبرير فشل مشروعاتهم التنموية وراء التخلف الفكري أو عدم مساهمة الإنسان العربي لها أو الاصطدام الثقافي...

إن سجل التنمية العربية، سجل مأساوي، يتطور في الاتجاه المعاكس نحو تنمية التخلف، حيث رسمت خطوطه العناصر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التالية:

- غياب قاعدة روحية أخلاقية من البرامج التنموية.
- تفشي البطالة والانحراف والفساد..
- تفشي الفقر والجهل والتخلف
- عزلة الأرياف ومعاناتها الاجتماعية.
- التبعية الغذائية.
- الاستسلام للمديونية.
- تصاعد نموذج التسيير الأسري، القبلي - العشائري.
- نمو الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.
- غياب التفكير الديمقراطي.
- إصدار الحريات المختلفة.
- فساد التسيير الإداري و انتشار البيروقراطية و الرشوة و الاختلاس.
- نمو ظاهرة العجز و الانكالية.
- النمو الديموغرافي غير المنتظم

إن التنمية نظام شامل مبني على تغيرات اقتصادية واجتماعية ومياسية متعددة ومحسوبة في أي مجتمع أو مجموعة من المجتمعات، وهي في نفس الوقت ملائمة ومقبولة من قطاعات واسعة في تلك المجتمعات لأنها تساعد على تحقيق مصالح هذه القطاعات، وهي تعني تخصيص مصادر الثروة العامة بالتساوي بين النمو الاقتصادي والرعاية الاجتماعية، على أنها تكون

السياسة الاقتصادية ذاتها في خدمة الأهداف الاجتماعية، و من هنا فإنها تعني في نهاية التحليل وسيلة لهدف وليست هدفا في ذاته.²

إن الطرح التنموي يتعدى الطرح الكلامي الديماغوجي، فهي ممارسة واعية و مسؤولة عن الفرد و المجتمع، حيث "يجب أن تكون عملية واعية تتعامل مع الواقع بهدف تغيير وتستفيد من جميع الإمكانيات التاريخية وتوجه جميع الطاقات الاجتماعية في اتجاه أهداف محددة من خلال استراتيجية واضحة ذات مراحل وأهداف بعيدة المدى".

لقد خرجت أغلب الأقطار العربية من قبضة الاستعمار وأن قادتها كلهم أمل في إعادة بناءها وبناء بنيتها الفكرية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية وذلك بتبني برامج ومخططات تنموية جبارة حيث خصصت لها ملايين دولارات حيث "لو قمنا باحتساب الأموال التي أنفقت على التنمية العربية منذ عهد محمد علي بمصر إلى اليوم من قروض أجنبية وأموال**** ونفطية ومساعدات من الدول الصناعية لأصابتنا الحيرة وسنقتضي هنا بذكر رقم واحد وهو رقم الأموال المستثمرة في 12 دولة عربية رئيسية بين 1950 و 1968، أي فترة 18 سنة، فقد بلغ الرقم مبلغ 65 مليار دولار، أي ما يقارب 5 أضعاف قيمة مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا لإعادة تعميرها بعد الحرب العالمية الثانية."³ لقد استثمرت أموال هائلة من أجل بعث تنمية في المجتمعات العربية وتم استيراد بنيات صناعية واقتصادية والعمل من أجل ترجمة حركتها عربيا، وكانت التضحيات العربية، غير أن الواقع العربي يكشف أن التنمية اتجهت في أغلب محطاتها اتجاها معاكسا وأصبحت تنمية التخلف الذي استفحل وتطور حتى كاد يصبح طبيعيا حتى على مستوى المنظومة الفكرية المبدعة الغائبة التي استسلمت للتخلف الذي أصبح سماتها وطابعها حيث ظلت دون أن تشعر تبرر كثير من نكساتها وهزائمها إلى التخلف وكأنه قدر محتوم.

إن فشل الجهود التنموية العربية حملت معها ميراثها على المستوى النظري و التطبيقي حيث أصبح هذا الفشل "يدل أكثر وأكثر على أن المسألة ليست قضية تخطيط اقتصادي بإجراء بعض المعادلات الرياضية وبنقل معدات تجهيزية إنتاجية من العالم المتقدم صناعيا واستقدام الأموال في حال نقصاتها، إنما القضية هي قبل أي شيء آخر اتساق مجتمعي واتزان حضاري،

2- د. محمد الربيعي : "التنمية والإنسان العربي" مجلة العربي. ص 13.

3- التنمية المفقودة ص 182

وهذا بدوره يتطلب وجود قيادات فكرية ونخب اجتماعية لها رؤية واضحة في أمور الرقي والانعطاط الحضاري ولها كذلك مواقف راسخة مستقلة ضمن هذه الرؤية وهي على استعداد للتضحية في إمتيازاتها الأنية لتأمين مستقبل المجتمع.⁴

إن فلسفة التنمية العربية لم تكن مؤسسة على قاعدة معرفية أصلية و أصيلة، تستورد ما تريد استراده دون إغفال خصوصيات المنظومة الاجتماعية وطاقاتها الإبداعية من جهة ومستوى استيعابه لنموذج المستورد من جهة أخرى، حيث أن المخطط و صانع القرار الاقتصادي والاجتماعي... قد قام و على غرار القرار السياسي بوضع مشاريعه لصالح الشعب التجريدية لصالح الشعب الحي... وجميع الأعمال التخطيطية أتت في الحقيقة نتيجة النظرة الاغترابية تجاه المستوى الاقتصادي في البلدان المتطورة صناعيا وبذلك أتت بنتائج عكسية أي بتعمق التبعية التكنولوجية و الغذائية العربية تجاه الغرب⁵

أمام فشل المشاريع التنموية وانغماس المجتمعات العربية في دياجين التخلف يضغط علينا سؤال عن حضور أو غياب المثقف العربي أو المنظومة الفكرية، هذا المفكر الذي ظل مشلولاً غائباً، لا يختلف عن الفرد العربي البسيط حيث ظل مستهلكاً فاقداً لروح الإبداع أو المساهمة في الحركة التنموية من أجل نقد أو إبداء الرأي، ولقد ظل يتابع التنمية التي "طبخت في المكاتب الهندسية العالمية المرتبطة بالشركات المتعددة الجنسية التي تقدم إلى الحكومات بعض الأفكار حول إمكانية القيام بهذا المشروع الضخم أو ذاك، وتجمع هذه الأفكار في وزارات التخطيط المحلية تحت الاسم الراق المشهور "الخطة الرباعية أو الخماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية".⁶

إن الفرد العربي الذي استسلم للوعود و الخطابات الخرافية التنموية ظل ينتظر الفراج، وظل معه المفكر العربي يراقب حدوث هذا الفراج من بعيد مشلولاً غائباً بقدراته وطاقاته الفكرية... ظل واقفاً حائراً أمام ما يجري أمامه في العالم العربي الإسلامي... لقد تحول إلى موظف إداري تارة يتفرج على ما يجري أمامه، وتارة ينحرف ناقداً منتقداً، وتارة أخرى ينطوي على نفسه غريباً مغترباً، ضعيفاً مستضعفاً.

إن المثقف العربي من حين لآخر يصاب بنوع من اليقظة وعودة الوعي أو الروح، حيث

4- التنمية المفقودة ص 6

5- التنمية المفقودة ص 95

6- م.س.ص 137

يقوم مسائل الواقع التنموي العربي مفسرا سبب الفشل ومقترحا نموذجاً تنموياً يبدو له مناسباً وملائماً للواقع العربي.

إن المنظومة في قراءتها للتنمية العربية انقسمت على نفسها إلى ثلاث تيارات مختلفة في فلسفتها وفي رؤيتها لنموذج التنموي العربي المستقبلي وهي:

- التيار السلفي أو التراثي.
- التيار الرأسمالي الليبرالي.
- التيار الماركسي-الاشتراكي.

إن هذه التيارات لم تولد من فراغ فقد كان لها حضور على مستوى القرار السياسي منذ القدم وذلك بدرجات متفاوتة، حيث أن في كل حقبة تاريخية كان يبرز تيار وتغيب أو تهمش التيارات الأخرى، لنتنظر حقبتها هي الأخرى لتبرز ثم تغيب من جديد.

إن التيارات الثلاثة عاشت وعاشت التاريخ العربي وتفاعلت معه وقد تعاملت النخب الحاكمة مع التيارات الثلاثة تعاملًا ظرفيًا حيث بقدر ما قربتها إليها بقدر ما أقصتها أيضًا حيث أن التيارات الثلاثة لقيت تدعيمًا داخليًا وخارجيًا كما لقيت استنكارًا داخليًا وخارجيًا. لقد تحكمت في هذه المواقف المتناقضة مصالح السلطة في مشاريعها التنموية.

التيار السلفي :

إن شعار التيار السلفي هو أنه لا يصلح حال هذه الأمة إلا بما صلح أولها و على هذا الأساس يظل ضروريا الرجوع إلى أصالة الأمة وتراثها والعمل في بعث تنمية حسب ما يمليه النص الديني روح هذه الأمة.

لقد أرجع التيار السلفي أسباب فشل المشاريع التنموية إلى انحراف القادة وصانعي القرار عن الأحكام الإسلامية وعن تعاليم الدين الإسلام وإلى استيرادها نماذج غريبة غريبة عن فكر وثقافة هذه الأمة ذات التقاليد الخاصة والتي أصيبت بتصادم وباضطراب نتيجة اقتحام نماذج اقتصادية واجتماعية غريبة عن قيم هذه المجتمعات التي ليست لديها القدرة المعنوية والروحية لمسيرة أو لقبول هذه التنمية التي صممت فكرا وثقافة من أجل مجتمعات أخرى.

إن بروز التيار السلفي جاء نتيجة فشل المشاريع التنموية التي سلكها صانعو القرار العربي منذ أكثر من نصف قرن والذين زاجوا بين النموذج الرأسمالي الليبرالي تارة والنموذج الشيوعي الاشتراكي تارة أخرى.

لقد عاب التراثيون السلفيون على التيارات الأخرى والسياسة التنموية إسقاطهم المجتمع العربي في تبعية مطلقة وشاملة لنموذج الغربي ابتداء من التبعية الغذائية والصناعية والسياسية الأمر الذي أسقط المجتمعات العربية في يد الاستعمار الاقتصادي من جديد.

كما عاب التراثيون عن الاتجاهات الأخرى الطابع المادي لمشروع التربية العربية والذي لم ينتج إلا المزيد من التخلف حيث أن "خلاص النوع الإنساني لا يتأتى ولا يعقل أن يكون بغير عقيدة روحية عاطفية صالحة لتوحيد الناس في نظام واحد يتكفل بحاجات الضمائر والأجساد، وأن تقسيم الأرزاق بالأسهم والدوائق والسحائيت قد ينشئ بين الناس -إذا تيسر- شركة من شركات التجارة والتوزيع الأرباح، ولكنه لا يخلق في الإنسان تلك العواطف النبيلة التي تسمو به كل مطالب الجسد وتكبح فيه نوازع الأثرة العمياء وهو مغتبط قرير الفؤاد."⁷

التيار الليبرالي الرأسمالي :

إن هذا التيار الذي كان له بعض الحضور على مستوى أخذ القرارات لدى كثير من قادة العرب لم تؤت النتائج المرجوة منه بل عاب دعتة على أصحاب القرارات أنهم لم يتفاعلوا معه إلا تفاعلا شكليا ولم يكونوا قادرين على الإجابة على متطلباته الإجرائية.

لقد فسر التيار الليبرالي الرأسمالي فشل التنمية العربية عدة تفسيرات ربط بعضها بالتخلف العربي وأن الإنسان العربي يمتاز بالعجز وبالإتكالية، و بصورة عامة فإن التيار الليبرالي الرأسمالي يرى "المشكلة في الأساس في تخلف العرب تخلفا رهيبا عن إنجازات الغرب الرأس مالي، في مستوى الدخل والاستهلاك، في التكنولوجيا المطبقة والتنظيم في نظم الحكم والحريات المتاحة، بل وأيضا في قواعد السلوك وأنماط التفكير."⁸

التيار الشيوعي - الاشتراكي - الماركسي :

إن حضور فلسفة هذا التيار كانت قوية على مستوى أصحاب القرارات الرسمية المتعلقة بالمشاريع التنموية وقد أرجع دعاة هذا التيار سبب فشل التنمية العربية إلى تدخل الغرب الرأسمالي في إدارة الشؤون العربية وإخضاعه لتبعية "وخضوع موارد العرب للاستغلال الخارجي

7- عباس محمود العقاد : الإسلام دعوة عالمية ص 148.

8- جلال أحمد أمين : التراث و التنمية العربية ص 758.

بمعونة حفنة مستفيدة في الداخل ، ووضع المشاريع التنموية في خدمة الأقلية على حساب الأغلبية الساحقة من الجماهير الشعبية العربية المحترقة والمغبية.

إن التيار الماركسي يرجع بعض أسباب فشل التنمية إلى حضور بعض الحركات السلفية وما تدعو إليه حيث يرى في دعوتهم إلى التراث القديم لا يتماشى ومتطلبات التنمية وأن التمسك بالتراث تفن بأجداد الماضي والتنمية تخطيط المستقبل، وهو موقف ميتافيزيقي.⁹

إن التيارات الثلاثة ظلت تراقب التنمية من بعيد في صراع فيما بينها مواجهة لبعضها البعض بالرفض والاستخفاف والاستنكار.

إن الفكر العربي سواء منه السلفي أو الليبرالي أو الماركسي لم يساهم من أجل تأسيس فكر تنموي عربي أصيل حيث ظل من بعيد يراقب سقوط الحكومات ومعانات المجتمعات العربية التي ظلت تأمل في يوم جديد، كما فتح زعماءهم حرباً فيما بينهم، حرب فكرية فلسفية إيديولوجية إنتقادية هدامة حولت القضاء العربي إلى ساحة من القتال والاقتتال، أما المشاريع الاقتصادية التي تهدف إلى التقدم والازدهار غائبة من صراعاتهم ومراهناتهم. بعد هذا الطرح لواقع التنمية العربية والتي لم تبن في نظرنا على أسس علمية أصيلة يبدو لنا مهما تقديم هذا الطرح.

إن المجتمعات العربية أمام تحديات اقتصادية صعبة ومعقدة و أمام حركية التيارات الداخلية المتناقضة حيث أن بعضها يعيش لحظاته الأخيرة والبعض الآخر يبحث عن المكانة السياسية والصدارة، وأمام معاناة الفرض العربي الذي لم يعد يثق في الخطابات الرسمية، فأمام هذه المتطلبات والتناقضات عدة أسئلة تضغط على الباحث ولعل أهمها:

- أي نموذج تنموي صالح للمجتمعات العربية؟
 - أي تيار فكري قادر على استيعاب هذا النموذج التنموي العربي ومسايرته؟
 - ما هي الأسس الفكرية لهذا النموذج العربي الذي يضمن له الأصالة والتنمية؟
- يبدو لنا أن الطرح التنموي في شموليته اتجه اتجاها خاطئاً حين متطورة حصره القادة العرب في عملية استيراد نموذج تصنيعي جاهز وتكنولوجيا بدون أسس علمية مسبقة وبدون أرضية جاهزة، وأيضاً استيراد ثقافة تنموية مضادة في أصولها للثقافة الأصلية أو المحلية.

9- م.س.ص.759.

إن أي مشروع تنموي لا بد وأن يقتضي مقدمات معرفية وتحضيرات سلمية بعيدة عن البرائن الإيديولوجية وذلك وفق شروط معقولة ومنطقية.

ولعل أهم شرط لبناء مشروع تنموي عربي عربي أصيل هو مراعاة القاعدة الروحية والأخلاقية ذات الصلة بالتراث وبالهوية العقائدية والثقافية، لأن التنمية ليست عملية ميكانيكية أساسها المادة، بل هي إجراء روحي معنوي أساسه الإنسان كذات فاعلة منتجة ومستهلكة في نفس الوقت وبالتالي إن هذه الذات لا تستحق قوتها وفعاليتها إلا ضمن إطار روحي سليم يلهمه حب الحياة التريهة والشريقة وبحبه عن عوامل الغربة والاضطراب النفسي والاجتماعي والتصادم الثقافي.

إن القاعدة الروحية أو الأخلاقية بمفهومها الواسع تترجم ميدانيا من خلال سلوك الفرد العربي المرشح لقيادة المجتمع ابداعا واستهلاكاً وتحلي هذه القاعدة من خلال عدة محطات اجتماعية، نفسية، ثقافية، اقتصادية لذي الفرد كحب العمل، احترام قوانين المؤسسة، احترام الآخر، الانضباط، اليقظة، الواجب، الاخلاص، اجتناب السرقة، اجتناب التبذير، الدفاع عن المؤسسة، الأمانة، الروح الجماعية، قابلية التطور اجتناب الغش والتزوير.

إننا حين نأح ونؤكد على ضرورة الأرضية الوحية والأخلاقية فإن قصدنا هو تحضير الفرد العربي لتقبل التنمية ومسايرتها وقيادتها وتحسينها والاستفادة من ثمراتها.

إن هذا الشرط مقترن بشرط آخر أساسي من أجل تحضير فضاء التنمية والعناصر المحركة أهما وهو عنصر التعليم، أي لا بد من إعادة نظر إعادة شاملة في سياسة التعليم المتبعة في المجتمعات العربية شكلا ومضمونا. حيث أن النموذج التربوي التعليمي السائد أصبح تقليديا يكرس التحجر والتخلف الفكري، لا يتماشى ومتطلبات التنمية الجديدة.

إن مضمون التعليم يبعد المثقف العربي المستقبلي عن الركب التنموي من جهة ومدمرة لثقافته وهو يته من جهة أخرى. "فالعالم والتكنولوجيا لم يدخلنا بعد المجتمع العربي ويتوطنا فيه وأن التعامل معهما ما يزال محصورا بعدد قليل من الأفراد في المجتمع وهو النخبة الاجتماعية السياسية التي تحتكر التعامل مع العالم الخارجي وتوظفه لصالحها ولصالح بقاءها في مركز الصدارة"¹

الشرط آخر يبدو لنا أساسيا من أجل تحضير الأرض الخصبة لبناء مشروع تنموي أصيل وفعال هو عنصر الحريات، أي لا بد من توفير جو سياسي نزيه يحترم حرية الرأي، وحرية

الإبداع، وحرية الممارسة. بالإضافة إلى احترام وتقدير مجهود الفرد مع اعتراف بالقدرات المحلية وتشجيعها من أجل المشاركة في الممارسة التنموية.

بالإضافة إلى هذا العناصر ذات الطابع الروحي لا بد من عناصر ذات الطابع المادي والتي تمتاز بحضور قوي من أجل تأسيس المشروع التنموي العربي ولعل أهم عنصر في هذا الصدد يبقى خاص بإعادة النظر في السياسة الاقتصادية المتعلقة بالمواد الطبيعية حيث بإمكان المجتمعات العربية من استغلالها قصد "خلق قاعدة صناعية حديثة مستقلة ذاتيا، بدلا من تصديرها بالجملة". بالإضافة إلى دعوة علمية ومعقولة من أجل حسن استغلال الأموال العربية ووضع حد للتبذير المطلق والفوضوي والمسيء للأخلاقيات الاجتماعية والاقتصادية للإنسان العربي.

إعادة النظر في العلاقات الدولية ذات المنحنى الاقتصادي التنموي خاصة في مجال التعامل العربي الأجنبي والمتمثل في الشركات الأجنبية والبنوك و الأسواق واستيراد الخيرات التكنولوجية الضرورية واللازمة أي "إتخاذ قرار حاسم ومعقول" من أجل مراقبة تصرفات الشركات المتعددة. الجنسيات ومنع الرشوات والأساليب التقليدية التي تفرضها هذه الشركات على فرقائها في الدول المستضيفة لنشاطات الاستشارية¹⁰

العمل بجد وبإخلاص ومعقولة من أجل إنشاء سوق عربية موحدة. يتحكم فيها العرب شكلا ومضمونا، إسترادا و تصديرا انتاج واستهلاكا

تأسيس بنوك موحدة وسياسة مصرفية عربية ذات حضور قوي على مستوى السوق العربي الداخلي والدولي.

إعادة النظر في بنيات المؤسسات المساهمة في عملية التنمية وتجديدها شكلا ومضمونا، وجعلها في مستوى مسايرة متطلبات التنمية الجديدة، كالجمارك، النقل، الموانئ، المطارات، نظام المراقبة والضرائب وأخيرا، لا بد من إعادة الطرح التنموي العربي من جديد وذلك حسب متطلبات العصر من جهة وحسب ما يجري في العالم ليؤمن جهة، ومن جهة أخرى لا بد من تحرير هذا الطرح من التفكير الاقتصادي التقليدي الخصى. أي لا بد من إخضاعه إلى مقاييس ومتطلبات الثقافات الوطنية. أي لا بد وأن يكون للثقافة -حضر قوي مع حضور أسضا للمثقف والمفكر العربي في أحد القرار وفي اختبار النموذج التنموي الذي يتماشى ومتطلبات وخصوصيات الفرد والمجتمع العربي.

10- التنمية المفردة: ص 223

المراجع :

- 1- ر. بودون و ف. بوريكو: المعجم النقدي لعلم الاجتماع ترجمة د. سليم حداد.
- 2- ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - 1986
- 3- د. محمود الأشرف: محاضرات في المجتمع الريفي منشورات جامعة حلب - كلية الزراعة - 1975-1976
- 4- عباس محمود العقاد: الاسلام دعوة عالمية . المكتبة العصرية - صيدا - بيروت
- 5- مصطفى زايد: التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمى ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر.
- 6- د. طيب تيزيني: من التراث إلى الثورة دار ابن خلدون - بيروت 1976
- 7- نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية دار النهضة العربية - بيروت 1981
- 8- د. جورج قدم: التنمية المفقودة دار الطبيعة - بيروت - 1985
- 9- التراث وتحديات العصر في الوطن العربي - الأصالة والمعاصرة مركز دراسات الوحدة العربية
- 10- مجلة كلية العلوم الاجتماعية - العدد الخامس 1981، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية - العربية السعودية
- 11- مجلة العربي - العدد 296 السنة 1983 - الكويت.